المرفق د: سياسة الإنفاذ لسلامة الطيران

تم إصدار سياسة الإنفاذ لسلامة الطيران هذه من قبل الهيئة العامة للطيران المدني (GACA) في المملكة العربية السعودية (KSA) بموجب الصلاحية الممنوحة في المادة ١٧٩ من نظام الطيران المدني لعام ٢٠٠٥.

الهدف

تهدف سياسة الإنفاذ لسلامة الطيران في المملكة العربية السعودية إلى تعزيز الامتثال للوائح ومتطلبات سلامة الطيران من خلال وظائف الإنفاذ بطريقة منصفة. يتطلب تطبيق أنظمة إدارة السلامة (SMS) من الهيئة العامة للطيران المدني اتباع نهج إنفاذ عادل وتقديري من أجل دعم إطار إدارة السلامة في لبرنامج سلامة الدولة في المملكة العربية السعودية. تُسمح بهذه السياسة والإجراءات المرتبطة بالإنفاذ لمزودي الخدمات للتعامل وحل بعض الأحداث المتعلقة بالانحرافات الخاصة بالسلامة داخلياً، ضمن سياق نظام إدارة السلامة الخاص بمزود الخدمة وبما يلبي متطلبات الهيئة العامة للطيران المدني. سيتم التحقيق في الانتهاكات المتعمدة لنظام الطيران المدني ولوائح الهيئة العامة للطيران المدني (GACARs) وقد تُخضع لإجراءات تصحيحية، والأوامر و/أو الإجراءات العقابية حسب الاقتضاء. يأخذ الإطار التنظيمي ونفاذه في الاعتبار ويميز بين الانتهاكات المتعمدة والأخطاء أو الانحرافات غير المقصودة. ويهدف إلى مراعاة الظروف الفعلية المحيطة بالمخالفة أو الانتهاك أو عدم المطابقة.

تنطبق سياسة الإنفاذ هذه وإجراءات الإنفاذ المرتبطة بها على جميع الكيانات الخاضعة لرقابة الهيئة العامة للطيران المدني بموجب اللوائح التنفيذية لسلامة الطيران المدني (GACARs) (٢١) و(٤٣) واللوائح المصاحبة لصلاحية الطيران ، الهيئة العامة للطيران المدني (GACARs) (٩١) واللوائح المصاحبة لعمليات الطيران، واللوائح التنفيذية لسلامة الطيران المدني (GACARs) (١٣٩) واللوائح المصاحبة للمطارات والمناولة الأرضية ، اللوائح التنفيذية لسلامة الطيران المدني (GACARs) (٦١) و(٦٤) و(٦٥) (٦٦) و(٦٧) للتراخيص الأفراد، واللوائح (١٤١) و(١٤٢) و(١٤٣) و(١٤٤) و(١٤٧) المتعلقة بالتدريب باللوائح التنفيذية لسلامة الطيران المدني (GACARs) (١٧٠) واللوائح المصاحبة لخدمات الملاحة الجوية المستمدة من الملحق (١) لمنظمة الطيران المدني الدولي - ترخيص الموظفين؛ المرفق (٦) - تشغيل الطائرات، الجزء الأول - النقل الجوي التجاري الدولي - الطائرات والجزء الثالث - العمليات الدولية، - طائرات الهليكوبتر؛ المرفق (٨) - صلاحية الطيران؛ المرفق (١١) - خدمات الحركة الجوية، والمرفق (١٤) - المطارات، المجلد الأول - تصميم المطارات وعملياتها).

السياسة

لا يجوز استخدام المعلومات المستمدة من بيانات السلامة وأنظمة المعالجة (التي أنشأتها الهيئة العامة للطيران المدني أو تحت نظام إدارة السلامة المعتمد من قبل حامل شهادة) المتعلقة بالتقارير المصنفة على أنها سرية أو طوعية كأساس لإجراءات الإنفاذ العقابية.

سيقوم جميع مزودي الخدمة بالبرنامج الوطني لسلامة الطيران في المملكة العربية السعودية بإنشاء وصيانة والالتزام بنظام إدارة السلامة بما يتناسب مع حجم وطبيعة وتعقيد العمليات المرخص بإجرائها بموجب موافقتهم / شهادتهم. من المتوقع أن يكون لديهم عملية مقبولة لإدارة السلامة الروتينية الخاصة بهم وعدم مطابقة الجودة. للحفاظ على سياسة الإنفاذ هذه التي تدعم التنفيذ والإشراف المستمر على نظام إدارة السلامة (SMS) ، سيحافظ مفتشو الهيئة العامة للطيران المدني على قناة اتصال مفتوحة مع مزودي الخدمة.

عندما يخالف مزود الخدمة الذي يعمل بموجب نظام إدارة السلامة (SMS) بطريقة غير مقصودة أحكام السلامة ذات الصلة بنظام الطيران المدني للمملكة العربية السعودية واللوائح التنفيذية لسلامة الطيران (GACARs) ذات الصلة، سيتم استخدام إجراءات مراجعة محددة. ستتيح هذه الإجراءات لمفتش الهيئة العامة للطيران المدني المسؤول عن الرقابة على سلامة مقدمي الخدمات الفرصة للدخول في حوار مع المنظمة المصرحة بنظام إدارة السلامة (SMS). الهدف من هذا الحوار هو الاتفاق على التدابير التصحيحية المقترحة وخطة عمل تعالج أوجه القصور التي أدت الى المخالفة بشكل كاف وتمنح مزود الخدمة وقتًا معقولاً لتنفيذها. يهدف هذا النهج إلى رعاية واستدامة الإبلاغ الفعال عن السلامة ، حيث يمكن لموظفي مقدمي الخدمات الإبلاغ عن أوجه القصور والمخاطر المتعلقة بالسلامة دون خوف من إجراءات عقابية. بالتالي، يمكن لمقدم الخدمة، دون توجيه اللوم ودون خوف من إجراءات الإنفاذ، أن يحلل الحدث والعوامل التنظيمية أو الفردية التي قد تكون أدت إليه، من أجل إدراج تدابير علاجية من شأنها أن تساعد على منع تكراره على أكمل وجه.

مع مراعاة أحكام حماية البيانات السابقة، ووفقاً للجزء (١٣.٤٧) من اللوائح التنفيذية لسلامة الطيران المدني(GACARs) ، يمكن رفض الحصانة من الإجراءات العقابية إذا:

- كانت هناك أدلة على الانتهاك المتعمد للوائح التنفيذية لسلامة الطيران المدني (GACARs) أو محاولة متعمدة لإخفاء عدم الامتثال؛ أو
- كان الشخص مخاطب بأحكام النظام، في السنوات ال ٥ الماضية، كان لديه نفس الانتهاكات أو انتهاكات وثيقة الصلة.

تقوم الهيئة العامة للطيران المدني بتقييم التدابير التصحيحية المقترحة من قبل مقدم الخدمة و/أو الأنظمة الموجودة حالياً للتعامل مع الحدث الذي يكمن وراء الانتهاك، من خلال الإدارة المسؤولة عن الإشراف على مقدم الخدمة. إذا اعتُبرت التدابير التصحيحية المقترحة (بما في ذلك أي إجراءات داخلية) مرضية ومرجحة لمنع تكرار الانتهاك وتعزيز الامتثال المستقبلي، فيجب الانتهاء من مراجعة الانتهاك دون مزيد من الإجراءات التنفيذية العقابية من قبل الجهة التنظيمية. وفي الحالات التي يُعتبر فيها إما التدابير التصحيحية أو الأنظمة المعمول بها غير مناسبة، ستواصل الهيئة العامة للطيران المدني التفاعل مع مقدم الخدمة لإيجاد حل مرضٍ يعيد مقدمي الخدمة إلى الامتثال ومنع إجراءات الإنفاذ. ومع ذلك، في الحالات التي يرفض فيها مقدم الخدمة أو يكون غير قادر على التعامل مع معالجة الحدث وتقديم تدابير تصحيحية فعّالة، يجب على الهيئة العامة للطيران المدني اتخاذ إجراءات تنفيذية (بما في ذلك الإجراءات التصحيحية أو الإجراءات العقابية أو الإجراءات الإدارية الأخرى) التي تُعتبر مناسبة.

لدى الهيئة العامة للطيران المدني مجموعة من إجراءات الإنفاذ من أجل معالجة انتهاكات أنظمة ولوائح ومتطلبات الطيران بشكل فعال بموجب نظام الطيران المدني في المملكة العربية السعودية و اللوائح التنفيذية لسلامة الطيران المدني(GACARs) ، في ضوء الظروف المختلفة. يمكن ان تتراوح هذه بين سوء فهم حقيقي للأنظمة وتجاهل متعمد لسلامة الطيران. وقد تسفر إجراءات الإنفاذ عن مجموعة متنوعة من الإجراءات، مثل تقديم الإرشاد التدريب التصحيحي؛ تعديل أو تعليق أو إلغاء التراخيص أو الشهادات؛ أو فرض عقوبات على الانتهاكات.

قرارات التنفيذ ينبغي الا تتأثر بالنزاع الشخصي؛ مكاسب شخصية أو أي اعتبارات مثل الجنس أو العرق أو الدين أو الآراء السياسية أو الانتماء ؛ أو السلطة الشخصية أو السياسية أو المالية للمعنيين.

تناسب الردود

يجب أن تكون قرارات الامتثال متناسبة مع الانتهاكات المحددة ومخاطر السلامة الناتجة عنها، بناء على ثلاثة مبادئ:

1. ستتخذ الهيئة العامة للطيران المدني إجراءات ضد الأشخاص الذين يتعمدون باستمرار إلى العمل خارج اللوائح الخاصة بالطيران المدني.
2. تسعى الهيئة العامة للطيران المدني إلى تثقيف وتعزيز التدريب أو الإشراف على أولئك الذين يظهرون التزاماً بحل أوجه القصور في السلامة.
3. وتولي الهيئة الاعتبار الواجب والمنصف للتمييز بين الانتهاكات المتعمدة والأخطاء أو الانحرافات غير المقصودة.

العدالة الطبيعية وثقافة السلامة والمساءلة

يجب أن تكون قرارات التنفيذ عادلة وتتبع الإجراءات النظامية اللازمة ، وأن تكون شفافة للمعنيين ، وأن تأخذ في الاعتبار ظروف القضية وتصرفات ومواقف مقدم الخدمة أو الفرد عند النظر في اتخاذ الإجراء. كما يجب أن تكون متسقة في الإجراءات والقرارات المتعلقة بالظروف المماثلة وأن تخضع للمراجعة الداخلية والخارجية المناسبة.

الاستثناءات

لا يوجد. سياسة الإنفاذ لسلامة الطيران في المملكة العربية السعودية هي سياسة شاملة تخضع فقط لأحكام الجزء (١٣) من اللائحة التنفيذية لسلامة لطيران المدني (GACAR) والمجلد (١٣) من اللائحة الدليلية للسلامة (GIP) التي تطبق بالتزامن معها.

التوقيع: .....

عبد العزيز بن عبدالله الدعيلج

رئيس الهيئة العامة للطيران المدني

المسؤول التنفيذي عن البرنامج الوطني لسلامة الطيران

المملكة العربية السعودية

٢٠٢٤/١٢/٠٥م